المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية

حول

مشروع قانون رقم 21.04 يقضي بتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل سنشآت عامة إلى القطاع الخاص

مديرية التشريع والمراقبة
والعلاقات الخارجية
قسم اللجن الدائمة والجلسات العامة
مصلحة اللجن الدائمة

الولاية التشريعية 1997-2006
السنة التشريعية الثامنة
دورة أبريل 2005

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار حضراتكم نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، بمناسبة دراستها **لمشروع قانون رقم 21/04** المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

بداية أتوجه بالشكر الجزيل للسيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة بسبب الوثائق الهامة والمعلومات الضافية التي زود بها اللجنة.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء المكتب وكافة السادة المستشارين الذين ساهموا بفضل مناقشتهم وملاحظاتهم النيرة في إغناء مختلف أطوار المناقشة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عند تقديم السيد وزير المالية والخوصصة لهذا المشروع أكد على أن الهدف منه هو تغيير لائحة الوحدات المزمع تحويلها إلى القطاع الخاص المرفقة **بالقانون رقم 39.89** المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص وذلك بحذف شركة نسيج القطن بسطات "سيطافيل" من اللائحة المذكورة.

وللإشارة فإن شركة "سيطافيل"هي شركة مساهمة **يبلغ رأسمالها** 97500000درهم ويتجلى نشاطها الرئيسي في إنتاج وتسويق القطن المنسوج، وقد عرفت الوضعية المالية لهذه الشركة خللا في توازنها الهيكلي خصوصا بعد الصعوبات التي واجهتها في تمويل أنشطتها وتكاليف مالية أخرى أكثر أهمية كما سجلت الشركة خسارات متراكمة وصلت إلى **467.5 مليون درهم وديون بلغت 401 مليون درهم.**

وعليه فبتاريخ **20** يوليوز **2004** أصدرت المحكمة التجارية بالدار بيضاء حكما يقضي بالتفويت الكلي لشركة "سيطافيل" إلى شركة كوليي المغرب وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في الحكم نفسه.

وفي الختام أشار السيد الوزير إلى أن اقتراح سحب شركة "سيطافيل" من لائحة الوحدات المراد تحويلها إلى القطاع الخاص لايعزى تبريره فقط للدخل المتزايد للتوازن المالي بل أيضا للصعوبات التي تحول دون اهتمام الفاعلين في اقتنائها.

في إطار المناقشة العامة تم الترحيب بالخلاصة التي توصل إليها السنديك الذين أوكلت إليهم عملية التفويت، والحل الإيجابي الذي مكن هذه الشركة من الاستمرار؛ وفي نفس الاتجاه تم التساؤل عن جنسية المستثمر الجديد، وعن مصير شركة الخياطة الصناعية بسطات.

كما طرحت مجموعة من الاستفسارات حول الوضعية الاجتماعية لهذه الشركة، وهل تمت تسوية وضعية العمال وعن ما إذا كان هناك من مشاكل عالقة بين العمال والشركة.

كما نوه مجموعة من السادة المستشارين بهذه العملية [التفويت] على اعتبار أنها تبقى مربحة لأنها تجنبت الإفلاس، وحافظت على فرص الشغل، وحرفية المهنة

ومن هنا تم التساؤل عن ما إذا كلفت هذه العملية شيئا لخزينة الدولة والاعتمادات التي رصدت لها من الميزانية العامة.

كما تم التنويه بحنكة القضاء التجاري المغربي رغم حداثة عهده وتم التساؤل عن ما إذا كانت هناك شركات أخرى تعاني من نفس الوضعية.

في معرض جوابه أشاد السيد الوزير بتدخلات السادة المستشارين كما قام بتلاوة منطوق الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء، **بتاريخ 2005/07/26 في الملف عدد 10/2004/221 رقمه 2004/231** والذي يقضي بحصر مخطط التفويت الكلي لشركة "سيطافيل" إلى شركة كوليي المغرب، وبنفس المناسبة ذكر السيد الوزير بأن وضعية العمال قد تمت تسويتها كما أن كل الاستثمارات التي كانت مسطرة قد تم إنجازها، وأن المحكمة التي أصدرت الحكم تتوفر على كل المعلومات والبيانات في هذا الصدد.

وعن ما إذا كان هناك تأثير لعملية التفويت على الميزانية العامة فقد أكد السيد الوزير بأن ميزانية الدولة لم تتحمل أي مجهود في هذا الإطار.

كما أشاد السيد الوزير بحنكة القضاء المغربي في هذا الملف، ودعا إلى الإشادة به وبالأدوار الهامة المنوطة به.

وارتباطا بالمشاكل التي عرفتها بعض عمليات الخوصصة قد ذكر السيد الوزير بشركات " إيكوز، كوديف، سيميف " وهي الشركات التي تعمل الحكومة جاهدة لإيجاد حلول لها.

عقب ذلك صوتت اللجنة بالإجماع على **مشروع قانون رقم 21.04** يقضي بتغيير **القانون رقم 39.89** المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

مقرر اللجنة:

محمد أبو الفراج

المملكة المغربية 19 أبريل 2005

وزارة المالية والخوصصة

مديرية المنشآت العامة و الخوصصة

***

قسم الخوصصة 1868-

مذكرة حول مشروع قانون رقم 04-21 يقضي بتغيير القانون رقم89-39 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.

يهدف مشروع هذا القانون إلى تغيير لائحة الوحدات المزمع تحويلها إلى القطاع الخاص المرفقة بالقانون رقم 89-39 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص و ذلك بحذف شركة نسيج القطن بسطات (سيطافيل) من الائحة المذكورة.

إن شركة سيطافيل هي شركة مساهمة يبلغ رأسمالها 97.500.000 درهم يوجد مقرها الاجتماعي بمدينة الدار البيضاء و يتجلى نشاطها الرئيسي في إنتاج و تسويق القطن المنسوج.

لقد تم منذ سنة 1995، تقديم عروض مختلفة لاقتناء هذه الشركة من قبل عدة مجموعات مغربية و أجنبية تعمل في قطاع النسيج. و في سنة 2001 تم طرح طلب تعبير عن اهتمام في شأن هذه الشركة، حيث عبر على إثره عدة مستثمرين عن رغبتهم في اقتناء هذه الأخيرة. غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل نظرا لأهمية الديون المترتبة في ذمة الشركة المتمثلة في القروض التي حصلت عليها من مموليها الرئيسين البنك الوطني للإنماء الاقتصادي BNDE و الشركة المالية الدولية SFI و كذا مؤخرات التسديد الضريبية منها و الاجتماعية.

عرفت الوضعية المالية لشركة نسيج القطن بسطات خللا في التوازن الهيكلي لها، خصوصا بسبب الصعوبات التي واجهتها في تمويل أنشطتها و تكاليف مالية أخرى أكثر أهمية. ففي سنة 2003 سجلت الشركة خسارات متراكمة وصلت إلى 467,5 مليون درهم، و ديون بلغت 401 مليون درهم.

اعتبارا لهذه الوضعية، انعقد الجمع العام لشركة سيطافيل خلال شهرأكتوبر 2003 حيث قرر وضع الشركة تحت التسوية القضائية.

و بتاريخ 26 يوليوز 2004، أصدرت المحكمة التجارية بالدار البيضاء حكما يقضي بما يلي:

- حصر مخطط التفويت الكلي لشركة سيطافيل إلى شركة كوليي المغرب وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في الحكم السالف الذكر،
- تكليف السنديك بإنجاز كل العقود الضرورية لتنفيذ هذا التفويت،
- تكليف السنديك بتوزيع ثمن التفويت بين الدائنين،
- استمرار مهمة السنديك إلى غاية قفل المسطرة.

إن اقتراح سحب هذه الشركة من لائحة الوحدات المراد تحويلها إلى القطاع الخاص لا يعزى تبريره فقط للخلل المتزايد للتوازن المالي لها، بل أيضا للصعوبات التي تحول دون اهتمام الفاعلين الخواص فيما يخص اقتنائها.

في غياب أية آفاق لتفويت المساهمات العمومية الممتلكة في رأسمال شركة نسيج القطن بسطات في إطار القانون رقم 39/89، يقترح سحب هذه الأخيرة من لائحة المنشآت العامة المراد تحويلها إلى القطاع الخاص المرفقة بهذا القانون.

مشروع قانون رقم 21.04
يقضي بتغيير القانون رقم 39.89
المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة
إلى القطاع الخاص

الأمانة العامة للحكومة (المطبعة الرسمية) – الرباط 2004 - 1425

مشروع قانون رقم 21.04
يقضي بتغيير القانون رقم 39.89
المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة
إلى القطاع الخاص

مادة فريدة

تحذف شركة نسيج القطن بسطات (سيطافيل) من الفقرة 2 (المساهمات في الشركات الوليدة من المنشآت العامة) من الجدول الأول (مساهمات الدولة والمنشآت العامة) الملحق بالقانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.